استخدام وتوظيف الموارد في إحداث تنمية في السودان بالاستفادة من التعاون المشترك مع المجتمع الدولي

د. التوم آدم يعقوب أيوب

جامعة سنار

المستخلص:

هدفت هذه الورقة إلى استخدام وتوظيف الموارد كسياسة مطلوبة، لتحقيق التنمية في السودان خاصة في ظل تناقص الإمكانات المالية التي كانت تتدفق على البلاد نتيجة إنتاج وتصدير البترول، بعد انفصال جنوب السودان. وتأتي أهمية هذه الورقة في أن ما يزخر به السودان من موارد تمكنه من تصميم برامج إنمائية تعبر عن تطلعات مجتمعه إذا ما تم استخدامها وتوظيفها وانتهاج سياسة اقتصادية كلية تخلق التوازن بالنسبة لقطاعات الاقتصاد.والاستفادة من موقع السودان المميز الذي يمكنه من التعاون مع المجتمع الدولي عبر منظماته وواجهاته الاقتصادية بغية إحداث التنمية المرجوة. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم إدراك إمكانات البلاد وعدم القدرة على إدراك مفاهيم استخدامها وتوظيفها اقتصادياً. اتبعت الورقة المنهج التأريخي والمنهج التحليلي الوصفي وذلك لما يوفره من وصف وتنظيم للبيانات. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها، إن التنمية تحدث نتيجة لزيادة حقيقية في الناتج القومي، وبالتالي القدرة على تلبية تطلعات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التنمية المتوازنة. كما توصي الدراسة باتباع منهج للإصلاح الاقتصادي بصورة مستمرة وإمكانية الاستفادة من إمكانات الدولة عبر إقرار سياسة اقتصادية متوازنة.

Abstract

This paper aimed to use and employ resources as a required policy, to achieve development in Sudan, particularly in light of the declining financial capabilities that were flowing to the country as a result of oil production and export, after the secession of South Sudan.The importance of this paper comes in the fact that the resources which Sudan possessed that enables it to design development programs to express the aspirations of its society, if it is used and employed and adopted a macroeconomic policy that creates balance for the sectors of the economy. Besides taking advantage of the distinguished position of Sudan, this enables it to cooperate with the international community through its organizations and economic bodies in order to bring about the desired development.The problem of the study lies in the lack of awareness of the country's capabilities and the inability to understand the concepts of its use and employment economically.The paper has used the historical and descriptive analytical method, as it provides a description and organization of data. The study reached several results, the most important of which are:development occurs as a result of a real increase in the national product, and therefore the ability to meet the aspirations of society to achieve social justice through balanced development.The study also recommends adopting an approach to economic reform on an ongoing basis and the possibility of benefiting from the state's capabilities by adopting a balanced economic policy.

مقدمة:

لقد وجد موضوع استخدام وتوظيف الموارد بهدف التنمية على المستوى الدولي اهتماماً كبيراً عندما دعت إليه منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر عقد في العام 2002م، والذي تم التأكيد فيه على أن الاستخدام الفعال جنباً إلى جنب مع الموارد الدولية ضرورة لتحقيق أهداف التنمية التي أجمع عليها المجتمع الدولي . وقد تم التأكيد عليه في مؤتمر عقد بالدوحة عام 2008م على أهمية دور السياسات في استخدام وتوظيف الموارد لتمويل التنمية للبلدان.

أهمية الدراسة:

1. بيان مفهوم الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد التي تعمل زيادة الدخل القومي والذي بدوره إلى إحداث تنمية.
2. بيان كيفية استفادة السودان من التعاون المشترك مع المجتمع الدولي لتوسيع قاعدة الاقتصاد من خلال التبادل للموارد الإنتاجية.
3. توضيح أهمية السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحسين وإصلاح الوضع الاقتصادي.

الأهداف:

1. تقوية وحشد الإرادة السياسية بإلقاء الضوء على إمكانات البلاد، والعمل على استغلالها وتوظيفها اقتصادياً.
2. الاستفادة في إمكانية تطويع الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد في توسيع قاعدة الاقتصاد.

المشكلة:

تتمثل في عدم الإدراك إلى إمكانية استخدام الموارد وتوظيف قدرتها في النهوض بالدولة. من خلال ضعف الإرادة السياسية. ولهذا جاء السؤال: هل يساعد استخدام وتوظيف الموارد استخداماً أمثلاً وتوظيفاً كاملاً في إحداث تنمية في السودان؟ وهل من الممكن الاستفادة من موقع السودان في التعاون المشترك مع المجتمع الدولي في المجالات الاقتصادية؟

الفرضيات:

الأولى: يساعد الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الثانية: يساهم الاشتراك في التكتلات الاقتصادية بهدف تكامل اقتصاديات الدول المشتركة، والاستفادة من الإمكاناتها في جذب الاستثمار وزيادة الصادرات.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الورقة المنهج التاريخي لبيان الوضع الراهن لما فيه الدولة، كما اتبعت المنهج التحليلي الوصفي، لما يقوم به من اختبار للفرضيات ووصف وتنظيم للبيانات، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتمثل في تحقيق زيادة مستقرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه' هذا فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة' إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي' إي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد الأقل دخلاً[1].

والتنمية الاقتصادية هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا, للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة, بهدف تحسينها, مثال لذلك الإنتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي, أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا. وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول , وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية, التي تجعل تقدمها وتطورها ممكناً, مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً, عن طريق تنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية الناجحة, وتعرف ايضا بانها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية, للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها, وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلباً على البيئة المحلية عامة[2].

وتعد التنمية الاقتصادية فرعا من فروع علم الاقتصاد, حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في كثير من الدول النامية ونهضتها, لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة مثل : التعليم, الصحة, وبيئة العمل, والسياسات الاجتماعية, وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها

وقدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية المؤثرة على قطاع الاقتصاد, سواءً الكلي, أو الجزئي.

إن التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية, وخصوصاً بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوربي, إذ أثر كثيراً على مجتمعاتها, بسبب استغلاله للموارد الطبيعية فيها, وبعد إنهاء الاحتلال الأوربي لهذه الدول, أضحت تعاني انخفاضاً في معدل المستوى المعيشي, مع إنتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة, المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية.

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص, منها:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة, تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
- التوجيه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع, والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة, وتطويرها.
- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية, لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات, والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي بإستمرار.
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة, والزراعة, والتجارة المحلية, حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافةً.
- الاستفادة من التكنولوجيا, والأجهزة الإلكترونية المتطورة, فهي تقدم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات, والطاقات العلمية المعروفة والمتنوعة, مما يساهم في تطوير العديد من المجالات, ومن أهمها الأبحاث, والتعليم.

وتسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف كما يلي:

- زيادة الدخل القومي: حيث يساهم في تطوير مستوي معيشة الأفراد، ويعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناجمة عن ضعف الاقتصاد.
- استثمار الموارد الطبيعية والتي تعمل على تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج والخدمات العامة.

- دعم رؤوس الأموال وذلك بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة ، التي تعاني ضعفا وعجزاً، بسبب قلة الإدخار المرتبط بالإحتياطات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية ، أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل السندات.
- الاهتمام بالتبادل التجاري وذلك بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات، والواردات التجارية والعمل على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى وخصوصا تلك التي تصدرالصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.
- معالجة الفساد الإداري والذي يؤثر على القطاع الاقتصادي ويستغل موارده، وذلك بالإهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشاره, وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي, وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافةً .
- إدارة الديون الخارجية يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية, والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون, مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي, وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.[3]

وتستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات, لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع, ومن أهمها:

- الناتج القومي الإجمالي يسمى اختصاراً بالحروف (GNP)(Gross product National): ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في الدول, إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالإعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوعة في فترة زمنية معينة, تشكل جزءاً من الإنتاج العام في الدولة.
- الناتج المحلي الإجمالي يسمى اختصاراً بالحروف ((GDP (Gross product Domestic): ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي, ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة, إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة, والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاري، والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة. كما تهدف التنمية الاقتصادية الشاملة إلى إجراء تغيرات جذرية أكثر على جوانب الحياة المختلفة في المجتمع بصفة عامة، بحيث لا يقتصر النمو الحادث على

جزئيـة واحـدة مـن هـذه الجوانـب، أو مجـال معـين دون غـيره مـن المجـالات، فمثـلاً إذا قـام المجتمـع بإحـداث نمـو في النشـاط الاقتصـادي فقـط وذلـك بتحقيـق طفـرة في كميـة ونوعيـة الإنتـاج، فيكـون قـد حقـق هدفـاً واحـداً مـن عمليـة التنميـة الحقيقيـة الشـاملة وتكـون التنميـة حينئـذ اقتصاديـة ولا غـير. وأيضـاً إذا كان هـذا التغـير في المجـال الاجتماعـي كزيـادة فـرص التعليـم أو كان التغـير سياسـياً كتغيـير أسـلوب الحكـم، فـإن المجتمـع يكـون قـد حقـق هدفـاً اجتماعيـاً أو سياسـياً مـن عمليـة التنميـة دون غيرهـا. [4]

بينـما إذ تحققـت التنميـة في كل مـن أوجـه النشـاط الاقتصـادي والاجتماعي والسـياسي عـلى السـواء عـبر فـترة زمنيـة معينـة، عندئـذ نقـول بـأن هـذا المجتمـع قـد تمكـن مـن تحقيـق أهـداف خطـة تنمويـة حقيقيـة شـاملة, لا تقتـصر عـلى الجوانـب الاقتصاديـة فقـط ولكنهـا تتضمـن جوانـب أخـرى تعتـبر ضروريـة لحيـاة الإنسـان كفـرد مـن جهـة وعامـلا مـن أهـم عوامـل النهـوض بالمجتمـع، إلى حيـاة أفضـل ومسـتوى أعـلى مـن الرفـاه الاقتصـادي مـن الجهـة الأخـرى. [5]

إذن فالتنميـة الاقتصاديـة هـي العمليـة التـي يتـم بموجبهـا زيـادة حقيقيـة في الناتـج القومـي، خـلال فـترة زمنيـة معينـة. وتهـدف إلى تغيـير البنيـات الاقتصاديـة للـدول المتخلفـة وذلـك عـن طريـق:

- تحقيق السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية للأفراد.
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية.
- قيام الإنشاءات والتصنيع.
- تنويع الصادرات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

وعـلى الـدول التـي تعمـل لأجـل تلـك الأهـداف، لابـد مـن كـسر الحلقـات التـي تمـر مـن انطلاقهـا عـلى دروب النمـو الاقتصـادي، وإذا نظرنـا إلى خصائـص الـدول المتخلفـة، نجدهـا قـد تشـكل عقبـة لتحقيـق التنميـة. وذلـك مـن ضيـق السـوق والإرتهـان للخـارج، ونقـص المعلومـات الاقتصاديـة الخاصـة بالمـوارد.

مفهوم النمو الاقتصادي:

يتمثـل في حـدوث زيـادة مسـتمرة في الناتـج القومـي أو الدخـل القومـي الحقيقـي' بمـا

يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن.

وغالبا ما يلعب النمو الاقتصادي دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في تحفيز التغير التكنولوجي، والذي يعمل بدوره على إيجاد فرص أو أسواق جديدة تدفع بعملية النمو للأمام وبالتالي فإن سرعة النمو الاقتصادي تتحقق، والنمو الاقتصادي يقصد به النمو التلقائي في مستوى الدخل القومي، أي الذي يحدث بدون التدخل الحكومي، المتمثل في البرامج والخطط الاقتصادية.

ويحث النمو التلقائي غالباً في الدول الرأسمالية المتقدمة، ذات الاقتصاد المتحرر نسبياً من التدخل الحكومي, مثل اقتصاديات أوربا الغربية وامريكا واليابان مثلاً. [6].

ويمكن أن تحدث التنمية في السودان إذا توفرت الإرادة السياسية التي تعمل بتخطيط يبدأ بتوليد موارد محلية من أجل إدخارها واستثمارها بصورة كبيرة فاعلة ومنتجة مستفيدةً من كل النظم والنظريات لخلق التنمية الشاملة والمستدامة. وأن تصاغ السياسة الاقتصادية بهدف إتساق التضخم وميزان العمليات الجارية مع معدلات النمو، واستهداف السياسة النقدية وإتساقها أيضاً مع سياسة سعر الصرف حتي لا يحدث عجز في أي من العمليات الاقتصادية بالدولة. ولذا لابد من إيجاد نظام جكم تتوفر فيه الفعالية والشفافية والكفاءة وتطبيق سيادة القانون لمحاربة المعاملات السالبة التي تهدر موارد المجتمع. كما لابد من العمل على الإستخدام والتشغيل الأمثل للموارد لضمان إستمثارها وتعبيئتها لصالح العمليات التنموية.

مفهوم استخدام وتوظيف الموارد:

تعني العمل للقضاء على هدرها والتبذير من استخدامها ' وإعادة ترتيب أولويات توظيفها . على نحو يعمل على تحقيق اكبر قدر من إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع قاعدة الإقتصاد مما يعزز النمو الاقتصادي [7].

وكفاءة استخدام الموارد تعني الموارد إما أن تنتج اكبر كمية ممكنه من السلع والخدمات ' باستخدام كمية محددة من عناصر الإنتاج أو إنتاج كمية معينة من السلع والخدمات المتاحة باستخدام أقل كمية من عناصر الإنتاج.

التوظيف الكامل للموارد:

استخدام جميع الموارد المتاحة بالمجتمع بالكامل وعدم تعطيل أي جزء منها. والتوظيف هو مجموعة من الفعاليات تستخدم لإنتاج أفضل العناصر المتميزة والمؤهلة.

التخصيص الأمثل:

إن أي مورد من الموارد الإنتاجية له أكثر من استخدام جديد' مثلاً إن كانت لدينا كمية من مورد إنتاجي ما فيمكن أن يكون له استخدامات بديلة كثيرة' مثال الأرض إذ يمكن استصلاحها. للزراعة بصورة متعددة (بالنسبة للمحاصيل) وكذلك بناء المساكن أو إنشاء المصانع وغيرها.

وتتعدد استخدامات الموارد الإنتاجية النادرة' والمعروض منها في المجتمع يكون حجم ثابت. إذن فمن الضروري أن تتنافس الاستخدامات البديلة' وأن لاتتحقق على حساب تحقق بعض الموارد' وهذه الموارد بين استخداماتها المختلفة والبديلة وبين مناطقها الجغرافية المختلفة ايضاً، وهذا ما يعرف بأنماط تخصيص الموارد.

ومن العوامل التي يمكن توفيرها حتى تتمكن من الحصول على التخصيص الأمثل للموارد، انه إذا كانت لدى المجتمع كمية معينة من موارد إنتاجية ما' فإن أقصى مساهمة لها بالنسبة لتحقيق الرفاه الاجتماعي يتحقق عندما يتساوى فيه قيمة الناتج الحدي لتلك الموارد في استخدام بديل مع قيمة الناتج الحدي لها في جميع الاستخدامات الأخرى البديلة.

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد الاقتصادية، في الوقت الذي تتعدد فيه حاجات سكانها وتتزايد بصفة مستمرة وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف أن هذه الموارد – حتى في حالة زيادتها – تنمو بمعدل يقل كثيراً عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم وهذه حقيقة معروفة منذ القدم .

فقد نبه إليها مالتس منذ القرن الثامن عشر حيث قرر ما معناه أن معدل نمو السكان يسير وفق متوالية هندسية بينما تأخذ الزيادة في الموارد شكل متوالية عددية.

وعلى ذلك إن لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجات سكانها ، فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد، بل وقد يكف بعضها عن العطاء ولذلك لا مفر أمام هذه الدول من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات إشباعها، أو على الأقل تحافظ عليها، ليس هذا فحسب، إنما يتعين عليها أولاً وقبل كل شيء أن تحاول استخدام المتاح لديها من موارد، استخداماً كاملاً وبأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية، وهذا يقتضي القيام بإعادة توزيع الموارد بصفة دائمة بما يتفق مع التغيرات المستمرة في الحاجات الإنسانية وفي أنواع وكميات الموارد

المتاحة وفي الفنون الإنتاجية السائدة .

ويمكن التغلب على مشكلة الآثار الخارجية والتي تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد في ظل نظام السوق وذلك من خلال الطرق الأتية:

أ- الضرائب :

هي احد الوسائل التقليدية أو الكلاسيكية في علاج مشكلة الآثار التي تؤدي إلى أثار خارجية ايجابية، وذلك لأن فرض الضريبة سيقلل من الثمن الصافي الذي سيتحصل عليه صاحب المنشأة ذات الأثار الخارجية السالبة، مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج إلى المقدار الذي يكون مرغوب فيه اجتماعياً .

ب- الاندماج :

الحل التقليدي الأخر هوأن تندمج المنشأآت المسببة لهذه الآثارمعاً، بحيث تصبح منشأة واحدة، وتكون التكلفة الحدية الخاصة مساوية للتكلفة الحدية الاجتماعية ، وفي هذه الحالة يكون الثمن متساوي للتكلفة الحدية الاجتماعية، وهو الشرط المطلوب لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

السودان واستخدام الموارد:
إمكانات السودان:

أنعم المولي عزو جل على السودان بمساحة شاسعة جعلته من أكبر الأقطار العربية والإفريقية مساحة، وميزه بموقع جغرافي فريد يربط بين الدول العربية في شمال القارة الافريقية وعبر البحر الأحمر، ودول شرق ووسط وغرب افريقيا، يجاوره 7سبع دول، وهو بذلك قطر عربي إفريقي، ومحور تماس وتواصل بشري وتجاري.

تقدر مساحة البلاد بنحو 1,800,000مليون كلم2 ويقدر عدد السكان بنحو38,5 مليون نسمة (2008) وهو بذلك من أقل الاقطار كثافة سكانية، مقدارها 15,4 نسمة في كلم2.

وتقدر الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي بنحو 209مليون فدان، وهي تعادل 46%من مجموع الأراضي العربية الصالحة للزراعة، فضلاً عن ذلك، توجد مساحات المراعي الطبيعية والغابات والتي توفر العلف لأكثر من 138مليون رأس من الأنعام. ويملك السودان موارد مائية عظيمة ومتعددة ـ أمطار، أنهار، جوفية.

لقد ساعد اتساع مساحة البلاد وتمددها من خط 23 درجة شمالاً حيث الحزام الصحراوي، متدرجاً جنوباً بمناطق السافنا والمنطقة شبة الاستوائية. كل ذلك ساعد على وجود مناخات وبيئات، وبالتالي نظم زراعية لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، التي تعمل على تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية، وتوفير أكثر من 90%من حصيلة الصادرات غير البترولية، وتوفير سبل كسب العيش لأكثر من 65%من السكان. إضافة لما يذخر به السودان من ثروات معدنية كالذهب والحديد والنحاس واليورانيوم والبترول والغاز وغيره. وكما هو معلوم فقد استطاع السودان في العام 1999م من تصدير البترول للخارج، ليصبح ضمن تركيبة الصادرات في الاقتصاد الوطني ساهم في زيادة الدخل القومي. [8]

سياسات الاقتصاد السوداني الكلي:

هنالك شواهد عديدة، تؤكد أن سياسات الاقتصاد الكلي، وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، تعد دون أدنى اعتبار لمتطلبات القطاع الزراعي القسط في المعاملة . وكما هو متاح فان القطاع الزراعي يوفر نصف الناتج المحلي الإجمالي، غيرأن الموزنة العامة في كثير من السنوات لا تقدم لهأكثر من10% فقط من الموارد المالية، وفي معظم السنوات يتراوح الصرف بين 5% و10% وهذا هو السبب في تخلف الخدمات الزراعية. وفي إطار جمع الموارد فقد استحدثت مع ضربيه الدخل، جبايات عدة أنهكت كاهل القطاع وقفلت الباب أمام المدخرات ومن ثم التمويل الذاتي. وعلي الرغم من تحديد الضرئب والرسوم بما لايزيد عن 15% بالنسبة الإنتاج المطري و10% للقطاع المروي بما في ذلك الزكاة الشرعية، وأن الجبايات المختلفة تستقطع نحو 60% من عائد بعض المحاصيل كالقطن. والمعروف عالمياً أن معدلات أو هوامش الربح في الإنتاج الزراعي من أدني الهوامش، ولاتزيد في المتوسط عن 12%. ولهذا يجد القطاع الزراعي في تلك الدول الدعم الكثيف. هذه الظروف تزيد وتعمق من حاجة القطاع للتمويل المصرفي، ولكن الواقع يشير الى أن حجم التمويل إنخفض إنخفاضاً حقيقيا بالمقارنة مع ما وجه للقطاعات إلا خري.[9]

ينبغي أن تعمل الحكومات على صياغة السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تعمل على ضبط التضخم وميزان العمليات الاقتصادية الجارية، متسقة مع النمو. وكذا الحال بالنسبة للسياسة النقدية فيما يخص سعر الصرف.

الموارد الطبيعية والاقتصادية بالسودان:

بالنظر إلى عدد سكان السودان إذا ما قورن بغالبية دول العالم. فإنه يتمتع بوفرة نسبية في تلك الموارد، غير أن مستوى استغلال تلك الموارد وعلى وجه الخصوص الموارد الزراعية لا يزال منخفضاً جداً.

ويعتقد كثير من الدارسين في مجال التنمية أن السودان يعتبر مثلاً جيداً للدول التي يجب أن تحافظ على مواردها الطبيعية وتنميتها من اجل أن تنهض وتتقدم، سيما أن الموارد الفيزيائية والمصنعة التي يملكها السودان ضعيفة نسبياً، ويكلف استيرادها امولاً يصعب على البلاد توفيرها .

السياسات الاقتصادية الكلية:

تتبع أهمية السياسات الاقتصادية الكلية من خلال أداء السياسات المالية والنقدية بإعتبارها الضامن الحقيقي لمدي الاستقرار الاقتصادي' وهذه السياسة بطبيعتها مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل معدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف' وعجز الموازنة والفجوة الكبيرة في ميزان المدفوعات وأثر ذلك على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي للدولة ...الخ .

ولحساسية كيفية التعامل مع هذه السياسات لتأثيرها المباشر على الأحوال المعيشية للمجتمع' مما يتطلب تقديم سياسات محفزة تعمل على توسعة الطاقات الإستيعابية للاقتصاد' خاصة القطاع الإنتاجي والذي سوف تزيد معدلات نموه ويتيح تبعاً لذلك فرصاً تنافسية للسلع والخدمات المنتجة في الأسواق الداخلية والخارجية' مما يتطلب حشد الموارد والإمكانات لإستخدام التقنيات الحديثة وإدخال القيمة المضافة وخلق الشراكات الزكية مع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتحديد حاجة الأسواق الإقليمية مع المنتجات خاصة الزراعية والحيوانية.

وينبغي أن تعمل الحكومات على صياغة هذه السياسات، بحيث تعمل على ضبط التضخم وميزان العمليات الاقتصادية الجارية ونسقه مع النمو. وكذا الحال بالنسبة للسياسة النقدية فيما يخص أسعار الصرف. وأن يعمل القطاع العام مع القطاع الخاص في تناغم وتكامل لأجل تعظيم المشاركة الايجابية في التنمية. وإيجاد نظام الحكم الذي يقوم على عنصر الكفاءة والتميز بالفعالية والشفافية ومحاربة الفساد بإعمال سيادة القانون.

سياسات الاقتصاد السوداني الكلي:

هنالك شواهد عديدة، تؤكد أن سياسات الاقتصاد الكلي، وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، تعد دون أدني إعتبار لمتطلبات القطاع الزراعي القسط في المعاملة . وكما هو متاح فان القطاع الزراعي يوفر نصف الناتج المحلي الإجمالي، غيرأن الموزنة العامة في كثير من السنوات لا تقدم لهأكثر من10% فقط من الموارد المالية، وفي معظم السنوات يتراوح الصرف بين 5% و10% وهذا هو السبب في تخلف الخدمات الزراعية. وفي إطار جمع الموارد فقد استحدثت مع ضريبه الدخل، جبايات عدة أنهكت كاهل القطاع وقفلت الباب أمام المدخرات ومن ثم التمويل الذاتي. وعلي الرغم من تحديد الضرئب والرسوم بما لايزيد عن 15% بالنسبة الإنتاج المطري و10% للقطاع المروي بما في ذلك الزكاة الشرعية، وأن الجبايات المختلفة تستقطع نحو 60% من عائد بعض المحاصيل كالقطن. والمعروف عالمياً أن معدلات أو هوامش الربح في الإنتاج الزراعي من أدني الهوامش، ولاتزيد في المتوسط عن 12%. ولهذا يجد القطاع الزراعي في تلك الدول الدعم الكثيف. هذه الظروف تزيد وتعمق من حاجة القطاع للتمويل المصرفي، ولكن الواقع يشير الى أن حجم التمويل إنخفض إنخفاضاً حقيقيا بالمقارنة مع ما وجه للقطاعات إلا خري.[10]

ينبغي أن تعمل الحكومات على صياغة السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تعمل على ضبط التضخم وميزان العمليات الاقتصادية الجارية، متسقة مع النمو. وكذا الحال بالنسبة للسياسة النقدية فيما يخص سعر الصرف.

الخصائص الاقتصادية في السودان:

يمكن القول أن الاقتصاد السوداني له خصائص تتمثل في:

1. انخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد ولصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي.
2. انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي والذي يعتمد على حجم الدخل القومي وعدد السكان.
3. يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي للدول النامية. وبذلك يعتمد اقتصادها على الزراعة كقطاع رئيسي ومؤثر وفاعل، وأن أي اهتزاز أو تدهور فيه يؤثر على الدخل والإستهلاك والإنتاج كما يحدث في السودان.

4. يعتمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة باعتبار أنها المهنة التي يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد. ويساعد على هذا السلوك عدم تطور قطاعات الاقتصاد الأخرى في الدول النامية بصورة تتيح فرصاً أوسع للاستخدام . لذلك نجد نسباً عالية تصل إلى 65 70- % من السكان يعملون بالزراعة .
5. لاتجاه أعداد كبيرة من السكان للعمل في الزراعة مقارنة مع عوامل الإنتاج المتاحة في هذا النشاط الإنتاجي، تتفشى البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، ففي هذه الحالة فإن إنتاجية الفرد تكون منخفضة.
6. نظراً لانخفاض دخل الفرد الذي يصرفه على حاجاته الأساسية فإن مقدار ما يدخره الفرد من دخله يكون قليلاً وربما لا يستطيع أن يدخر منه شيئاً .
7. طبيعة مثل هذه الاقتصاديات النامية التي تعتمد أساسا على القطاع الزراعي تحتم أن تكون صادراتها من المنتجات الأولية والمواد الخام.[11]

لقد غطى أدب اقتصاديات التنمية حيزاً واسعاً في الجهود الفكرية والإنتاج العلمي لكثير من علماء الاقتصاد خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، وبالتالي فإن هيكل الاقتصاد السوداني يشترك مع كثير من الدول النامية في الخصائص الاقتصادية. وبالتالي فإن في بنائه يعكس بصورة كبيرة خطوات في مسار تحقيق التنمية. وعلى الرغم من الموارد الطبيعية التي يتمتع بها ، فإنه وحسب تصنيف الأمم المتحدة له، بأنه إحدى الدول ضمن قائمة ال25 دولة الأقل نمواً في العالم.[12]

ويتضح من ذلك أن اقتصاد السودان يتكون من ناتج مجموع متغيراته الأساسية والفرعية التابعة لها، لذلك كلما تتفاعل كلما ساهمت في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء والاقتصاد بكامله.

التحديات التي تواجه التنمية بالسودان:

من التحديات التي تواجه التنمية بالسودان هي، انخفاض مستويات الموارد المالية والبشرية، ونقص الإمكانات. والمشكلات التي تطرأ ما بين القطاعات الاقتصادية، وضعف التنسيق مع مايقابلها في الأقاليم(العؤبي والإفريقي)، وإحجام رؤوس الأموال، وضعف البنية التحتية وعدم وجود معايير لها القدرة في الرصد والتقويم والقياس.

المحددات والمعوقات الاقتصادية:

تشير الإحصادات إلى أن القطاع الزراعي يسهم بنحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي،

وكان ينبغي أن ينعكس ذلك على السياسات الاقتصادية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات القطاعية، غير أن الواقع يشير الى أن تحديد السياسات الاقتصادية بعيداً عن متطلبات القطاع الزراعي كان سبباً جوهرياً في عدم تطور القطاع.[13]

التطورات الاقتصادية الإيجابية في السودان:

لقد ظل السودان بلداً زراعياً من الطراز الأول، حيث تتم زراعة أكثر من4 مليون فدان في القطاع المروي، وما يقارب 30 مليون فدان في القطاع المطري، حيث تتم زراعة الذرة، الذرة الشامية، القمح، الفول السوداني، كما تتم زراعة الذرة الرفيعة، السمسم، الدخن، الكركدي وزهرة الشمس، في القطاع المطري.

وتتشكل الصادرات الرئيسة للسودان من القطن، الصمغ العربي، الكركدي، السمسم، الذرة، حب البطيخ وبعض الفواكه. إلا إن محدودية هذه الصادرات بسبب ضعف الإنتاجية حال دون تصدير كميات كبيرة منها.

وبعد إنتاج وتصدير البترول السوداني مع بداية هذا القرن، أدي ذلك الى تطورات إيجابية في الاقتصاد السوداني. وترتب على ذلك تطورات اقتصادية إيجابية يمكن إستعراضها في الخصائص التالية:

لقد إرتفع إجمالي الإيرادات العامة الذاتية الفعلية من 15,075مليون جنيه في عام 2006 الى 17971 مليون جنيه في عام 2007 بمعدل 19,5%. كذلك إرتفعت المصروفات العامة الفعلية من 17976 في عام 2006 الى 20,971مليون جنية في عام2007 بنسبة 16,7%. ثم تحويل العجز الكلي في عام 2007 البالغ 2,507مليون جنيه بمبلغ 1,732مليون جنية من المصادر الداخلية و775مليون جنية من المصادر الخارجية.[14]

هذه التطورات الإيجابية في الاقتصاد السوداني في تلك الفترة تعتبر مؤشرات جيدة سوف تؤدي الى التنمية في السودان. حيث الموارد الطبيعية الكبيرة، كما أن هناك إشارات إيجابية أكدت أن العديد من المواقع في السودان الشمالي يوجد البترول فيها بكميات كبيرة, مما يبشر بإنتاجية كبيرة فيه, وسوف يسهم في زيادة الايرادات مما ينعكس إيجابا على الدخل القومي، ومن ثم الاقصاد.

وبسبب موجة التحرير الاقتصادي التي إكتسحت العديد من التغيرات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي، وما أفرزته العولمة من تأثيرات في السوق العالمي، دفعت كلها إدارة المشروعات المختلفة وخاصة الكبيرة منها إلى إعادة النظر في سياساتها وبما يحافظ على مصالحها، وذلك بإيجاد سياسات جديدة تنسجم مع التغيرات المذكورة ومنها:

- سياسة الاندماج بين المشروعات وإيجاد التكتلات الكبيرة .
- سياسة التكامل الاقتصادي .

وذلك بغرض تحقيق أهداف أساسية على النحو الأتي:

1 - محاولة السيطرة والنفوذ والتحكم في السوق العالمية.

2 - تحقيق وفورات الحجم الكبير.

3 - الصمود أمام المنافسة الجادة في السوق العالمية.

4 - تحقيق أقصي ما يمكن من الإرباح.

مما تقدم نجد أن السوق العالمية أصبحت تدار بشكل رئيسي من خلال الشركات العملاقة والكبيرة، أما الشركات الصغيرة فلم يعد لها تأثير يذكر على طبيعة النشاطات لها الاقتصادية، بل أخذت تتجه نحو التلاشي والإنهيار بسبب عدم إمكانيتها على المواجهة والمنافسة أمام تلك الشركات العملاقة.[15]

الإصلاح الاقتصادي السوداني:

في كل من مراحل تاريخ الاقتصاد السوداني، إن الأنظمة السياسية الحاكمة وبمختلف أفكارها، كانت تطرح وبإستمرار مشروعات وشعارات اقتصادية واجتماعية ذات طموحات كبيرة، لكنها كانت تفتقر للرؤى والإمكانات اللازمة. وإن حاجة الحكومات إلى الإمكانيات المادية المتزايدة، مما تؤدي إلى اللجوء إلى إقتراض الأموال من المنظمات المالية الدولية، وعادة ما يؤدي ذلك إلى تراكم الديون والالتزامات، وتعد بذلك أعباءً إضافية تؤدي إلى زيادة معاناة المجتمع، ونتيجة لذلك تقع كثير من الدول تحت الوصايا والرعاية من المجتمع الدولي، فبالتالي تنتهي الحالة إلى التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، بسبب إرتهان الدولة نتيجة الديون والالتزامات، ونتيجة لذلك يعم التدهور وعدم الإستقرار لكثير من القطاعات.

ومما لا شك فيه انه لابد من البحث عن الكفاءة الإنتاجية التي تتيح فرص العمل وتحقيق العدالة الإجتماعية، ووصول مرحلة الإكتفاء الذاتي من المنتجات التي يحتاجها المجتمع. وعند غياب الرؤى لتطبيق النموذج الإنمائي بالإرتقاء والإستفادة من الموارد بالدولة بغية معالجة الظواهر الاقتصادية والإجتماعية السالبة (العطالة والفقر) الشيء الذي قد يؤدي إلى ضعف الثروة العامة، ومن ثم البحث عن معالجة معدلات التضخم الناتجة عن الإستدانة من القطاع المصرف في تحويل عجز الموازنات، وبالتالي يترتب عنه تراجع الاستثمارات في الدولة.[16]

وتعد السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع تطوير وتنمية الدولة عبر أدوات فاعلة تسعى لتحريك جمود الاقتصاد، فتقوم بتطبيق سياسية التحرير الاقتصادي، الذي يعمل إلى حث الإنسان على النشاط الاقتصادي، والمنافسة بين الإفراد[17]. وتختلف السياسات الاقتصادية بإختلاف الدول، حيث تصنف الدول إلى متقدمة ونامية حسب قوة الاقتصاد في الدولة المعنية ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي[18] .

إن الهدف الرئيسي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في الدول النامية هو إزالة الخلل والتشوهات في الاقتصاد الكلي، لخلق المناخ اللازم للنمو الاقتصادي المستدام، وبمعدلات عالية وفي ظل حالة الإستقرار الاقتصادي طويل المدى، عبر تشجيع المنافسة وكسر الإحتكارات، مع إعطاء القطاع الخاص الكفء أولوية في النشاط الإنتاجي [19].

فإذا ما نظرنا إلى السودان بكل إمكاناته وموارده وثرواته الطبيعية وموقعه الجغرافي المتميز، نجد أنه كان يفرتض أن يقدم نموذجاً رائداً على مستوى القارة الإفريقيةعلى الأقل في مجال التصنيع الزراعي، نسبة لإمكانيته في إنتاج مدخلات التصنيع الزراعي.

ولا يفوتنا أن الإستقرار السياسي والأمني هو المفتاح لأي تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وبالتالي هو الذي يقود إلى الإستقرار الاقتصادي، بحيث يمكن حينها وضع رؤية كلية شاملة عن كيفية توجيه وإدارة الموارد بالشكل الأمثل ، ثم صياغة الإستراتيجيات والسياسات التي تضع مصلحة الاقتصاد فوق كل إعتبار، ثم الإدارة والعمل الجاد لترجمة هذه السياسات إلى واقع ملموس بكفاءة عالية، والعمل الجاد على مكافحة كل أشكال الفساد، بحيث يكون دور الحكومات هي المحفز للاقتصاد، وتوجيه الإستثمار مثلاً نحو قطاع التصنيع الزراعي، ذلك أنه يعتبر من أهم القطاعات التي تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير للأسواق الخارجية.

لقد تأثر الاقتصاد السوداني بالتقلبات الدولية في السياسة والاقتصاد، فضلاً عن تأثره بالعوامل الداخلية التي أبرزها سوء التخطيط والأزمات السياسية المستمرة مما أجبره على التراجع، وقد ألقت ظاهرة الفساد بظلالها على الأداء الاقتصادي الذي رغم القناعة التي تصل حد الإجماع بقدرته على النهوض إلا أن السياسات الاقتصادية تأتي متخبطة وتكرس للإفقار.[20]

الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

هي أن يعمل القطاع العام مع القطاع الخاص في تناغم وتكامل، لأجل تعظيم

المشاركة الإيجابية في التنمية. وإيجاد نظام للحكم يقوم على عنصر الكفاءة والتميز بالفعالية والشفافية ومحاربة صور الفساد بإعمال سيادة القانون.

وتكتسب الشراكة أهمية خاصة في بلد كالسودان وتزداد أهميتها مؤسسياً، خاصة في قطاع الإنتاج الزراعي' بكل مكوناته (الحقلية والبستانية والحيوانية) كمحرك للنمو الاقتصادي وتعتمد عليه أنشطة الاقتصاد الأخرى من صناعات تحويلية وخدمات وتجارة. وأهميته في تطوير الاقتصاد الوطني الوطني . ويمكن أن تمثل هذه الشراكة محورا رئيسياً لإستراتيجية التنمية بالبلاد وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة ومثال لذلك في مجال التصنيع الزراعي.

إذ أن التصنيع الزراعي في مفهومة الشامل، هو تحويل الموارد والمحاصيل الزراعية إلى منتجات ذات قيمة مضافة الأمر الذي يحقق عائداً اقتصادياً كبيراً' وبعض فرص عمل إضافية' ويطور القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني' ويسهم بشكل عام في دفع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية. ومن المهم الإشارة إلى انه ليس بالضرورة أن يتم تحويل المواد الزراعية الخام إلى منتجات كاملة التصنيع، حتى ينطبق عليها تعريف التصنيع الزراعي' ذلك أن أي عمليات تتم من خلالها معالجة المواد الخام بتحقيق قيمة مضافة لها تعتبر تصنيعاً زراعياً .

التكامل بين المشروعات:

التكامل يعتبر شكل من أشكال التمركز الاقتصادي، ويتم هذا التكامل بين المشروعات ليعبر عن حقيقة أن المشروع مهما كان كبيراً فلابد له أن يمارس نشاطه بالتعاون أو التكامل مع المشروعات الأخرى ولو بنسب مختلفة.

الإندماج:

هو عبارة عن اصطلاح قانوني اقتصادي، يدل على قيام الشركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها، أو مزج شركتين أو أكثر، وتكوين شركة جديدة. ويتم من ينجم عن ذلك زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة، وتنتقل كافة أصولها أو خصومها إلى الشركة المدمجة (الجديدة) التي ستكون لها شخصية معنوية مستقلة. وقد تلجأ الشركات إلى سياسة الاندماج لأسباب متنوعة تختلف بإختلاف ظروف الشركات، وقد يكون ذلك بسبب إما التكامل أو المنافسة، أو بسبب ما العولمة التي أحدثت متغيرات احتكارية كبيرة أدت إلى التفكير بإقامة التكتلات بهدف البقاء والاستمرار.[21]

التعاون المشترك:
مفهوم التكامل الإقليمي:

بناء وتراكم المزيد من الوشائج الاقتصادية، ولتلبية الطلب والعرض على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ومن ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية في إتجاه توحيد السوق في الأقطار المشتركة في التكامل.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

ساعدت التكتلات الاقتصادية في زيادة حجم التجارة الدولية خلال النصف الثاني من حوالي القرن العشرين. وفي الفترة من 1948 – 1994م تم عقد العديد من التكاملات الاقتصادية، حوالي 109 اتفاقات إلا أن معظمها لم ينفذ. وتعتبر التكتلات الاقتصادية آلية للبقاء في مواجهة العولمة الاقتصادية خاصة الدول النامية.

التكتلات الاقتصادية:

مع التطورات الجارية إقليمياً وعالمياً في مجال الاقتصاد والتجارة تشكلت العديد من الكتل الاقتصادية، بهدف تكامل اقتصادياتها والاستفادة من إمكاناتها لتبوؤ موطن قدم إيجابي في الاقتصاد العالمي، مع موجة العولمة وتداعياتها، ويقود هذا الأمر لضرورة المعرفة التامة بمجريات تقسيم العمل على المستوى الإقليمي والعالمي، على حد سواء. لكي تستطيع أي دولة أن ترسم سياساتها الاستراتيجية وفق منهج علمي وموضوعي، تحسباً لعدم تحويل البلاد لقطر مستهلك مما يقود عمليا لتعقيد العملية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويؤدي إلى العديد من الأزمات المتلاحقة.[22]

لقد عملت العديد من الدول لاتخاذ إجراءات وسياسات تؤسس لبداية جادة وبخطوات تضمن إستمرارية الصادر من منتجاتها، وتطوره أو لتعضيد العملية الاقتصادية. عليه يمكن إقرار برامج استراتيجية محددة الأهداف، وتبدأ عمليه تنفيذها بخطة عمل تنفيذيه موضوعية في عام الأساس الأول، وتطور العمليات الإصلاحية التي توفر الظروف اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الوطني.

تساعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الدول المعنية على الإستفادة القصوي من اقتصادات السعة وتقليل تكلفة الإنتاج، ومن توسيع دائرة السوق الإقليمية غير المنضوية فلا يتيسر لها اختراق تلك الإسواق والمنافسة فيها. ولمقابلة هذا الوضع

يتعين على الدول النامية، ومن بينها السودان أن تعمل على تعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي وعلاقات التبادل التجاري مع الدول المنضوية معها في التكتلات الإقليمية. لقد أصبح السودان عضواً فاعلاً في عدد من التكتلات، مثل السوق العربية المشتركة، والسوق المشتركة لدول شرق ووسط وجنوب افريقيا، ودول الساحل والصحراء ودول الإتحاد الإفريقي، وأخيراً دول العالم الإسلامي. ومن شأن تقوية وتدعيم هذه التكتلات وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها أن يتيح للسودان والدول الأخري طلباً على السلع بحجم ثلث سكان المعمورة مما قد يفوق قدرتها الإستيعابية.[23]

إن أهمية الصادر بصورة أساسية تدعمها من العوامل والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تترتب على الصادر وزيادته وتطوره وهي:

- توسيع رقعة السوق مما يقود لزيادة الإنتاج خاصة مع محدودية الأسوق، في بعض الدول.
- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توسيع الطلب وتشجيع الاستثمار بسياسات، تدفع إلى التوسع في المجالات المطلوبة والتي تتمتع البلاد فيها بميزات تفضيلية .
- تحقيق معدلات نمو مطردة بمضاعفة إنتاج القيمة المضافة وطنياً.
- توليد الوظائف وخلق فرص عمل جديدة جراء الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وفتح استثمارات جادة جديدة.
- تقييد دور السودان في التجارة الإقليمية والعالمية والتحول من تصدير المواد الخام والسلع التقليدية إلى تصدير سلع مصنعة وأخرى شبه مصنعة.
- استقرار السياسات الزراعية والصناعية والتعليمية مع استقرار سعر الصرف.
- رفع مستوى معيشة الإنسان.

ولتحقيق كل تلك المنافع لابد من الوعي التام، بأن أي إحداث تغيير إيجابي وإستمرار عملية التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بتعزيز العملية الإنتاجية، مع العمل للتصدير بصورة عملية ومستمرة حتى وصول الحد الأمثل.

حاجة الدول الإفريقية والسودان للتكتلات الاقتصادية:

تعاني كثير من الدول الأفريقية العديد من المشاكل التي تركت أثاراً على الأوضاع الاقتصادية مثل: الديون - التصحر - الفقر - النزاعات المسلحة والحروبات الأهلية - اللجوء.

إن مثل هذه الآثار يمكن أن يقلل منها في إطار الانضمام للتكتلات الاقتصادية والتعاون المشترك والتكامل مع المؤسسات الأقليمية والدولية التي لها سبق في كيفية التعامل مع هذ الإشكالات.

ومع الاهتمام بالتطلعات نحو التنمية وقضاياها الاقتصادية وتوفير الأمن وخلق الإستقرار، فتعتبر إقامة التكتلات الاقتصادية من العوامل المهمة لتطوير وتحريك الاقتصاد، لأنه يوفر فرصاً كبيرة لتطور قدرات الدول.

العلاقات الاقتصادية الخارجية:

يواجه تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة مع المؤسسات المالية' الإقليمية والدولية' عدداً من التحديات منها:

- تزايد عبء الالتزامات الخارجية (أصل الدين – خدمة الدين) .
- العقوبات الاقتصادية التي تفرض بغرض التأثير على القرار الاقتصادي الدولي.
- التحول في سياسة الإقتراض لدى الدول والمؤسسات المالية بتقديم العروض التجارية بدلاً من العروض الميسرة من حيث تكلفة التمويل أو المدى الزمني للسداد.

أهمية التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية في السودان:

لقد برز دور الفعاليات الدولية والإقليمية والتي أحدثت تغيرات عميقة في مفهوم التعاون الدولي وتوجيهاته الاستراتيجية، وانتقلت مما كان يسمى بفعالية العون إلى مابات يعرف بفعالية التنمية، وقد أصبح التعاون الدولي بموجب هذه التطورات وسيلة لتحريك ملفات أكثر أهمية تتعلق بالاستثمارالأجنبي المباشر وترقية التجارة الإقليمية والدولية وتعبئة الموارد المحلية، وذلك عقب نهاية الحرب العالمية الثانية والتي سميت بفترة حركات التحرر الوطني والانعتاق من الهيمنة الاستعمارية.

لقد اعتمد تمويل التنمية تاريخياً في السودان بنسبة كبيرة على المساعدات الخارجية، عبر التعاون الدولي لسبب ضعف الادخار الحكومي نتيجةً لضعف الإيرادات العامة للدولة وضعف عائدات الصادر وجمودها، بالإضافة إلى ضمور التمويل المحلي ومحددات الإستدانة من النظام المصرفي.

وقد ساهم التعاون الدولي في تنفيذ مشروعات إستراتيجية مهمة بالسودان، مثل

مشاريع إنشاء وتأهيل الطرق وتحديث مشروع الجزيرة وتأهيل سكك حديد السودان وتأهيل الشبكة القومية للكهرباء وإنشاء مصانع السكر والسدود، وغيرها من المشاريع التنموية الكبرى.

لقد بلغ التمويل الخارجي أكثر من 20مليار دولار منذ الاستقلال، وإذا أخذنا في الاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم التبادل التجاري تتضح الأهمية الاستراتيجية للتعاون التنموي الدولي.[24]

بالنظر إلى بعض التجارب التي نفذتها بعض الدول العربية والإفريقية في مجال التعاون الدولي المشترك، والانضمام إلى التكتلات. والتي غالباً ما تشابه أوضاعنا الاقتصادية والتنموية. فقد استطاعت أن تحقق مردود تنموي إيجابي، ينبغي

أن يكون حافزاً للسودان للمضي قدماً نحو الاندماج مع المجتمع الدولي لإحداث ما يمكن من تنمية.

ويعد السعي إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية حصاداً للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك لما يتوفر من مزايا.

التحليل الوصفي لبيانات النشاط الاقتصادي بالسودان:

استعنت في هذا الجزء ببيانات من بنك السودان لنشاط القطاعات الاقتصادية بالسودان للفترة من العام 2014 وحتي العام 2018، بالجدول رقم 1 وبيانات عن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية لهذه القطاعات بالجداول رقم 2 و3 وتم تحليلها ببرنامج التحليل الاحصائي spss ، وتوضيح ذلك من خلال الرسوم البيانية لهذا النشاط.

وبهذا يمكن اثبات أن الاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل يساعد في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي. من خلال زيادة الايرادات وبالتالي زيادة الدخل القومي، الجدول رقم 1 يوضح ذلك.

جـدول رقـم (1) يوضـح النشـاط الاقتصـادي للسـودان في الفـترة 2014 – 2018 التقديـر بالمليـون جنيه

البيـــــــان	الاعـــــــوام				
	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات العامه والمنح الاجنبية	51228	ر499ر854	ر86577	ر05477	ر946124
المصـروفات	50374	ر854ر354	ر19562	ر10686	ر796155
الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	ر295ر4471	ر937ر4582	ر514693	ر467ر7773	ر967ر228ر31
الذخل القومى	ر756ر1425	ر511ر8536	ر954640	ر636ر2736	ر836ر173ر91
حجم السكان	ر289ر437	ر435ر238	ر598ر739	ر782ر740	ر984ر541
مصروفات التنمية	ر843ر34	ر012ر46	ر7956	ر5495	ر2627
الصادرات السلعية	ر4544	ر169ر03	ر093ر63	ر100ر44	ر484ر73

المصـدر/ وزارة الماليـة والتخطيـط الاقتصـادي / الجهـاز المركـزي للاحصـاء / هيئـة الجـمارك وزارة النفـط

الجـدول أعـلاه يبـين إجـمالي الإيـرادات العامـة والمنـح الأجنبيـة وإجـمالي المصروفـات والناتـج المحـلي الإجـمالي والدخـل القومـي وحجـم السـكان ومصروفـات التنميـة والضـادرات السـلعية للسـودان في الفـترة مـن 2014 وحتـى 2018 (بالمليـون جنيـه)كالأتي:

/ الإيرادات العامة والمنح الأجنبية:

هـي عبـارة عـن الإيـرادات الضريبيـة والجمركيـة وأخـري والمنـح الأجنبيـة، وقـد حققـت هـذه الإيـرادات القوميـة والمنـح الأجنبيـة خـلال العـام 2018 مبلـغ وقـدره 124.946 مليـار جنيـه مقارنـة بمبلـغ 77.054 مليـار جنيـه في العـام 2017 بزيـادة مقـدرة بلغـت 47.892 مليـار جنيـه. ومقارنـة بالأعـوام السـابقة مـما يؤكـد بـأن إجـراءات وسياسـات وجهـود اداريـة للمؤسسـات الإيراديـة سـاهمت في هـذه الزيـادة.

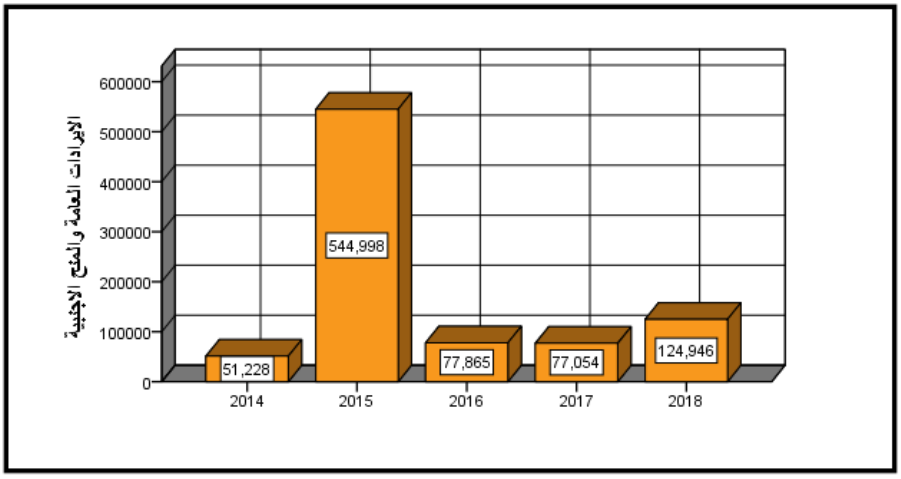

/ المصروفات القومية:

وهـي عبـارة عـن تعويضـات العاملـين وشراء السـلع والخدمـات ودعمهـا والمنافـع الاجتماعيـة وتحويـلات الولايـات والمصروفـات الحكوميـة الأخـري.

حسـب بيانـات الجـدول أعـلاه بلغـت المصروفـات العامـة مبلـغ 155.796 مليـار جنيـه في العـام 2018 مقارنـة بمبلـغ 86.106 مليـار جنيـه في العـام 2017. بزيـادة مبلـغ69.690 مليـار جنيـه. ومقارنـة بأرقـام الأعـوام السـابقة، أيضـاً محققـة زيـادة مقـدرة. مـما يشـير الي زيـادة بنـود المصروفـات العامـة. مـما يتطلـب زيـادة في الإيـرادات العامـة.

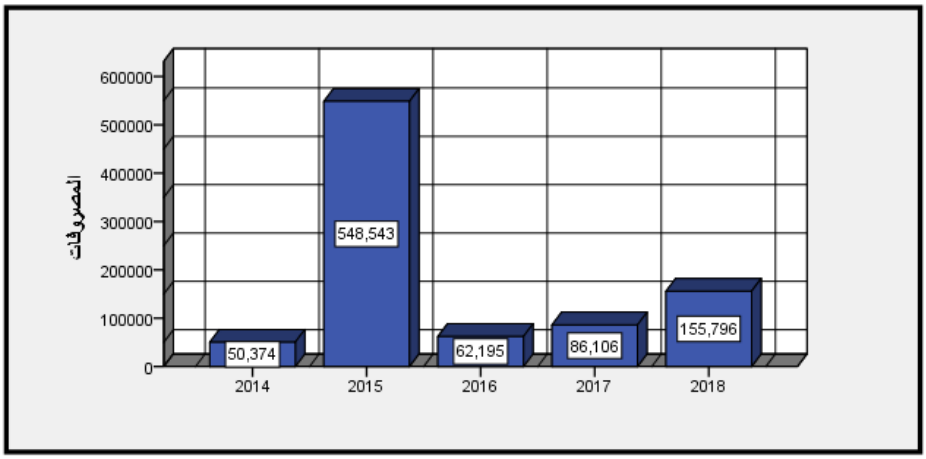

/ الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر أهم مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي والذي تبني عليه السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية لزيادة وتطور نمو الاقتصاد. وهو قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة خلال عام في الدولة ويشمل قطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات). ويقاس بالأسعار الثابتة والجارية.

من الجدول أعلاه يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حقق مبلغ 18.965.4 جنيه في العام 2017 . وقد إرتفع إلى 29.271.6 جنيه لعام 2018. وبالنظر الي الأعوام السابقة فإنه سجل إرتفاعاً مستمراً.

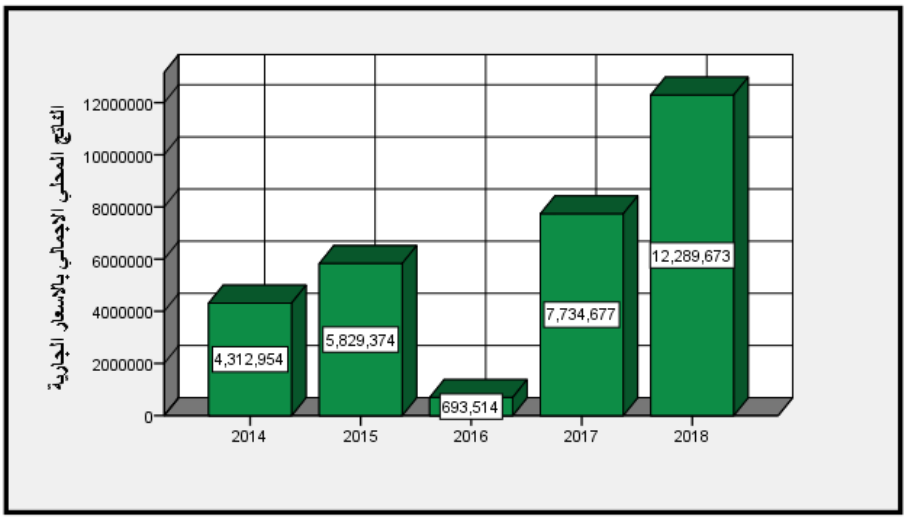

/ الدخل القومي:

الدخل القومي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الإهلاك، مضافاً إليه صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي.

الجدول أعلاه يوضح ارتفاع معدل نمو الدخل القومي من 21.3% في عام 2017 إلى 59.4 % في عام 2018. وينطلي هذا الارتفاع على الأعوام السابقة.

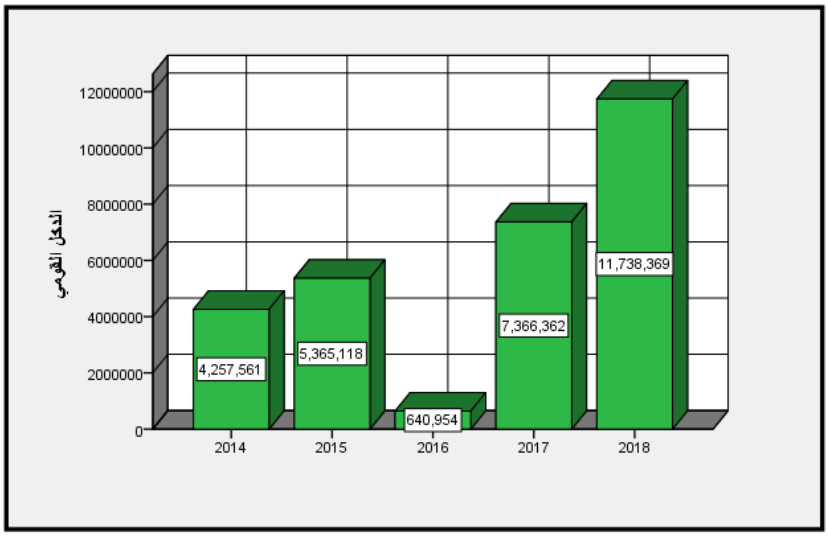

/ حجم السكان:

يشكل حجم السكان ومعدلات نموه تطوراً اجتماعياً مهماً. فالجدول أعلاه يوضح تقديرات حجم السكان ومعدلات نموه خلال الفترة 2014 – 2018، ويتضح إرتفاع تقديرات حجم الكان من 40.782.7 نسمة في عام 2017 إلى 41.984.5 نسنمة في عام 2018، بمعدل 209%. أي أن السكان في تزايد مستمر.

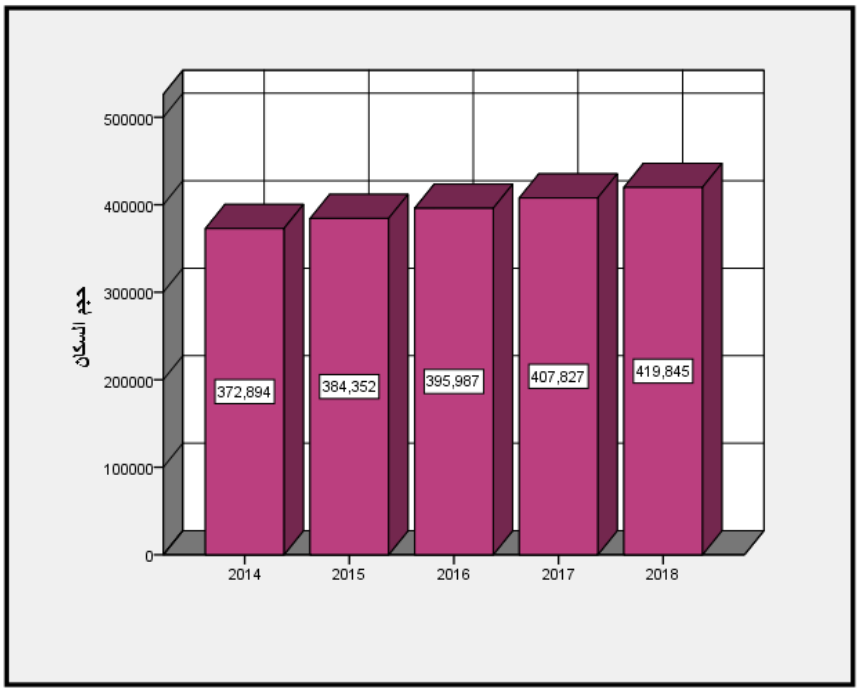

/ مصروفات التنمية القومية (وهي تعني اقتناء الأصول غير المالية):

وهي تعني الصرف على قطاعات الزراعة والري والثروة الحيوانية، والصناعة، والنقل والطرق والجسور، والكهرباء والموارد المائية، والتنمية الاجتماعية، والمتنوعة.

من الجدول يتضح أن مصروفات التنمية القومية قد بلغت مبلغ 7.262 مليون جنيه في العام 2018 بزيادة مقدرة عما كانت عليه في العام 2017 حيث بلغت 5.549 مليون جنيه. مما يشير الي أن هناك استفادة من زيادة الايرادات العامة وبالتالي زيادة في الدخل القومي، وبموجب ذلك تمت تحويلات الى تصرف في التنمية القومية. وبالنظر الي بيانات الجدول للاعوام 2014 و2015 و2016، فيلاحظ زيادة في مصروفات التنمية.

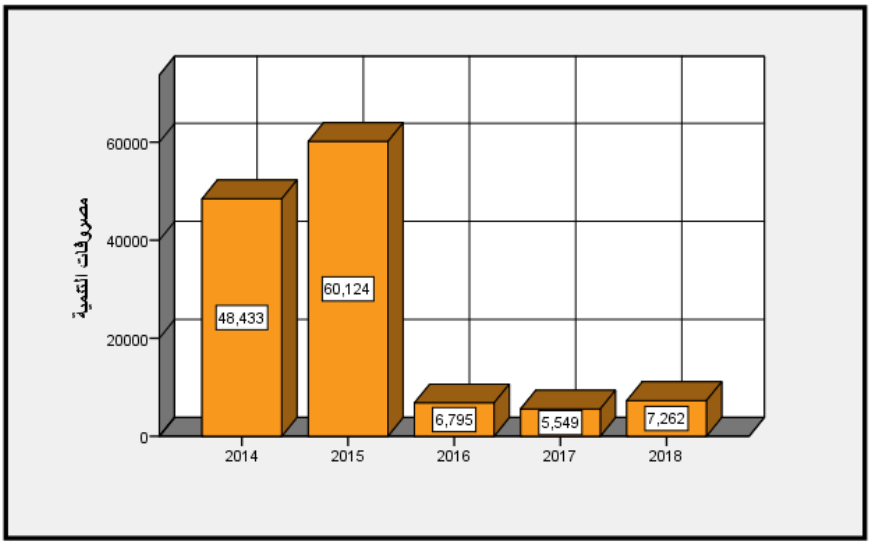

/ الصادرات السلعية:

تعكس مدي قدرة الدولة للإستفادة من العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، وبالتالي تنتعش التجارة الخارجية. والصادرات لها دور أساسي في توفير العملات الحرة التي عبرها تستطيع الدولة من توفير مدخلات انتاجية للقطاعات الاقتصادية، وهي تشمل الصادرات البترولية والزراعية والحيوانية والصناعية والمعدنية والأخري.

الجدول يوضح تذبذب في قيمة هذه الصادرات للاعوام 2014 حيث بلغت 4.454 مليون جنيه، بينما انخفضت هذه القيمة في العام 2015 بمبلغ 3.169 مليون جنيه، وانخفضت في العام 2016 حيث بلغت 3.093.6 مليون جنيه، وارتفعت هذه القيمة في 2017 بمبلغ 4.100.4 مليون جنيه، بينما سجلت انخفاضاً في العام 2018 بمبلغ 3.484.7 مليون جنيه. هذا الموقف يوضح مدي تأثير انفصال جنوب السودان على الصادرات السودانية، بفقد البترول.

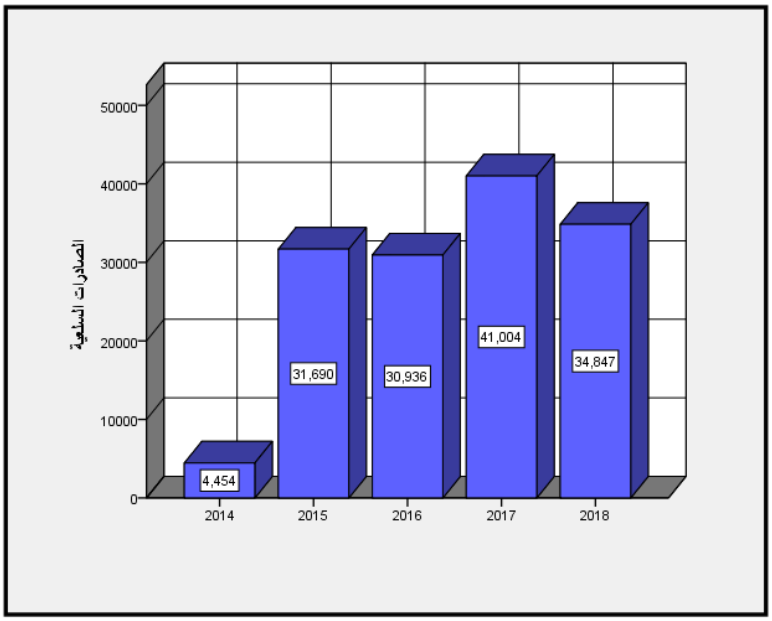

هـذا الموقـف يبـين لنـا مـدي امكانيـة إسـتخدام وتوظيـف هـذا النشـاط في إحـداث تنميـة بالدولـة، عـلى أن ترتبـط بإجـراءات وسياسـات زيـادة فـرص التشـغيل الهادفـة لفكـرة زيـادة ودعـم القطاعـات الانتاجيـة، مـع تفعيـل وتطويـر أشـكال وأنـواع الـشراكات المختلفـة بـين القطاعيـين العـام والخـاص، مـن أجـل تطويـر البنيـات التحتيـة والمسـاهمة في تحقيـق التنميـة القوميـة المتوازنـة، وبهـدف الانتـاج لإحـلال الـواردات وزيـادة الصـادرات، وذلـك باسـتعادة التـوازن في القطـاع الخارجـي بالسـعي في جـذب المـوارد الخارجيـة وحسـن توجيههـا، والعمـل عـلى تقليـل أثـار الحصـار الاقتصـادي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية:

أدنـاه جـدول رقـم (2) يوضـح الناتـج المحـلي الاجـمالي الحقيقـي حسـب الأنشـطة الاقتصاديـة للدولـة بأسـعار 1982/1981، في الفـترة مـن 2014 2018 لقطاعـات الزراعـة والغابـات والـثروة الحيوانيـة والسـمكية والصناعـات التحويليـة والاسـتخراجية والخدمـات. ومـن الجـدول تبـين أن الناتـج المحـلي الاجـمالي في زيـادة حيـث بلـغ 31.6مليـون جنيـه في العـام 2014 و32.8 مليـون جنيـه في العـام 2015 و34.1 مليـون جنيـه في العـام 2016 و35.9 مليـون جنيـه في العـام 2017 وأخـيراً37.9 مليـون جنيـه في العـام 2018.

وبالنظـر الي الجـدول رقـم (2) الـذي يوضـح الناتـج المحـلي الاجـمالي بالأسـعار

الجارية خلال نفس الفترة، فتلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي حقق مبلغ 447.998 مليون جنيه في عام 2014 بمعدل نمو 7.0 وتحقيق زيادة في العام 2015 حيث حقق 582.937.4 مليون جنيه بمعدل نمو 3.7 واستمرار الزيادة في العام 2016 بمبلغ 667.568 مليون جنيه بمعدل نمو 3.8 وفي العام 2017 حقق مبلغ 773.467.7 مليون جنيه بمعل نمو 5.3 وأخيراً في العام 2018 مبلغ 1.228.967.3 مليون جنيه بمعدل نمو 5.7.

هذه البيانات إنما تشير الي أن هناك حركة للنشاط الاقتصادي في هذه القطاعات، وبالتالي حققت معدلات نمو موجبة في الاستخدام والتوظيف نحو تنمية هذه القطاعات.

جدول رقم (2)

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى حسب الانشطة الاقتصادية باسعار 1982/1981 خلال الفترة2014ـ 2018

مليون جنية

القطاع	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعة والغاباتوالثروة الحيوانية والسمكية	9.4	9.9	10.0	9.9	10.7
قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية	6.4	6.6	6.7	7.8	8.1.
الصناعة والتعدين	0.8	0.7	0.5	6.0	0.7.
الصناعات التحويلية	4.2	4.4	4.7	5.5	5.6.
الكهرباءوالماء والغاز	0.8	0.9	0.9	1.0	1.1
البناء والتشيد	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7
قطاع الخدمات	15.9	16.3	17.4	18.2	19.1
التجارة والمطاعم والفنادق	2.7	2.8	3.1	3.2	3.4
التمويل والتأمين والمصارف	3.8	4.0	4.3	5.1	5.4
النقل والمواصلات والتخزين	3.9	4.1	4.2	4.8	4.2
الخدمات الحكومية	4.5	4.5	4.9	5.0	5.2
خدمات أخرى	0.9	0.9	0.9	9.0	0.9
الناتج الحلى بالاسعار الثابتة	31.6	32.8	34.1	35.9	37.9

محفض الناتج المحلى الاجمالى	14.159.2	16.126.1	19.605.5	21.560.4	32.407.7
الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	447.998.2	528.937.4	667.568.0	773.467.7	1.228.967.3
معدل النمو	7.0	3.7	3.8	5.3	5.7

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء

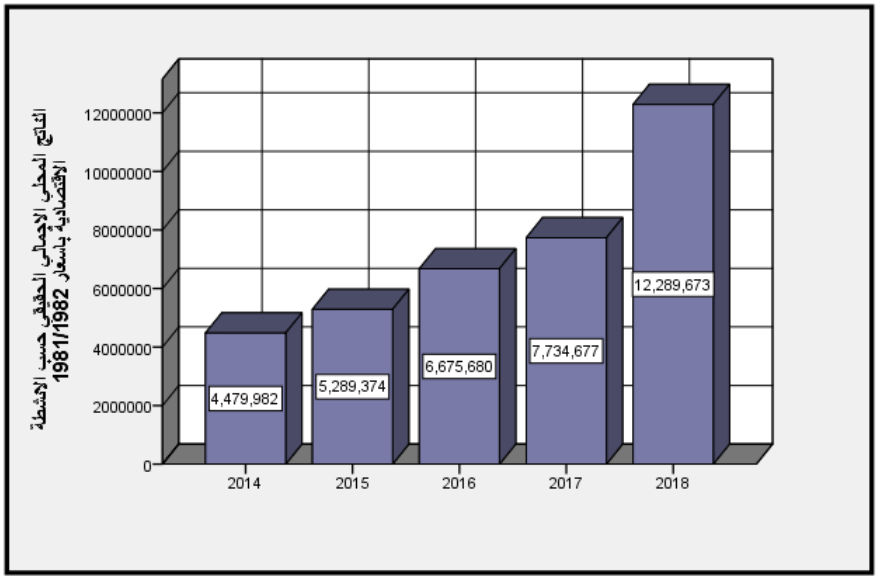

جدول رقم (3)

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية

خلال الفترة2014ــ 2018

مليون جنية

القطاع	2014	2015	2016	2017	2018
الزراعةوالغاباتوالثروةالحيوانية والسمكية	143.775.0	183.150.0	211.264.0	196.841.6	293.294.0
قطـاع الصناعـات التحويليـة واليدويـة والصناعـات الاسـتخراجية	79.769.0	117.862.0	112.513.0	128.929.4	214.057.5.
الصناعة والتعدين	32.852.0	24.188.0	40.848.0	46.080.5	75.111.2.
الصناعات التحويلية واليدوية	29.559.0	60.091.0	45.137.0	52.118.4	87.037.8.
الكهرباءوالماء والغاز	1.388.0	5.503.0	2.262.0	2.607.4	4.380.5

البناء والتشيد	15.970.0	28.080.0	24.266.0	28.123.1	47.528.0
قطاع الخدمات	224.455.6	281.925.0	343.791.0	447.696.7	721.615.8
التجارة والمطاعم والفنادق	73.551.0	99.166.0	113.834.0	167.255.8	274.299.4
التمويل والتأمين والمصارف	57.093.0	44.453.0	86.736.0	113.499.9	182.734.9
النقل والمواصلات والتخزين	60.074.0	84.454.0	92.257.0	106.080.8	165.486.0.
الخدمات الحكومية	23.378.0	36.857.0	35.183.0	35.760.1	57.931.3
خدمات أخرى	4.876.0	10.696.0	15.781.0	25.100.1	41.164.2
رسوم واردات	5.483.6	6.299.0	NA	NA	NA
الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	447.998.0	582.937.4	667.568.0	773.467.7	1.228.967.3

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء

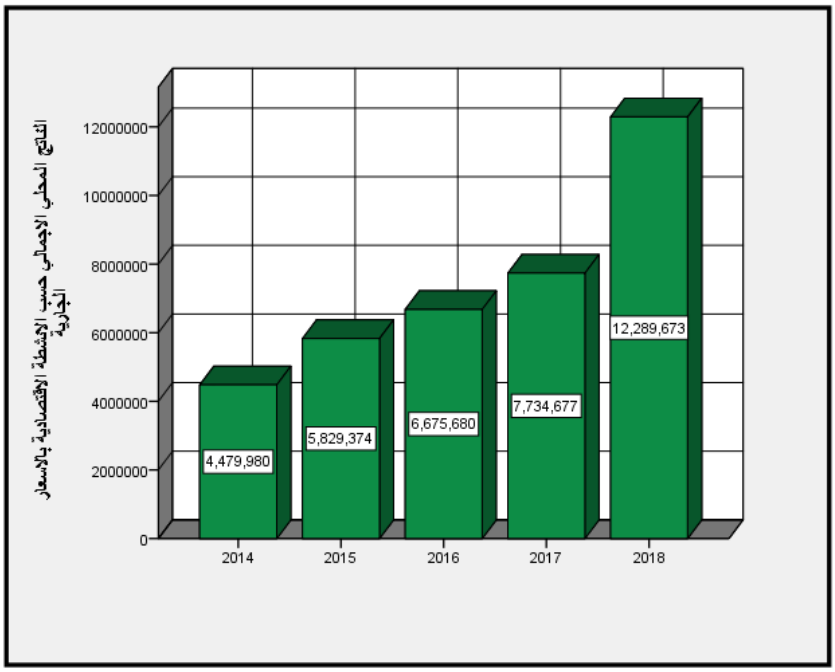

نماذج لبعض المؤسسات والمجموعات:

مؤسسة التنمية الدولية:

أنشئت عام 1960م لمساعدة الأقطار النامية والأكثر فقراً، بشروط أقل عبئاً على موازين مدفوعاتها، وتسمى قروضها بالإعتمادات بفترة سماح عشر سنوات واجل

استحقاق خمسين سنة، لا تدفع منها أي فائدة، وتقدم هذه الإعتمادات للمشاريع التي لا يمولها البنك كالإسكان وتجهيز المواد والتعليم والتسهيلات العلمية والوقائية.

المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية:

أنه واستعمالاً لأغراض هذه المعاهدة، وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها. وتتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية (الزراعية والمالية)، بوجه عام لتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام الاتفاقيات الخاصة لتحقيق هذه الأهداف.

مجموعة الكوميسا:

إن استفادة السودان من انضمامه لكوميسا، مرتبط بمدى قدرة السودان على استغلال إمكاناته المتاحة. طبقاً لما يتميز به السودان من مزايا نسبية في إنتاج وتصدير السلع الزراعية، مثل الخضر والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر والصمغ العربي، وعلى السودان الاستفادة من هذا السوق الكبير وتبني برامج لتأهيل بنية وهيكل الاقتصاد السوداني، ورفع كفاءة وزيادة الإنتاج من الصادرات السودانية.

خاتمة:

بحمد الله وتوفيقه أوضحت الورقة جوانب من نظم ونظريات الاستخدام الأمثل للموارد، وإمكانية الاستفادة منها في إحداث العمليات التنموية بالسودان، والتي أبانت الورقة فيه أنه يتمتع بإمكانات إذا ما طبقت سياسات اقتصادية كلية تناسب الوضع الاقتصادي للدولة، كما لو انتهجت سياسة التفاعل مع العالم الخارجي فيمكن القضاء والتغلب على التدهور الذي لازم الاقتصاد السوداني.

النتائج:

- كثير من النظريات تناولت مفهوم التوظيف الكامل والاستخدام والتخصيص الأمثل للموارد، وبأنه السبيل إلى إمكانية القضاء على هدر هذه الموارد، وبالتالي إعادة ترتيب أولوياتها لتوسيع قاعدة الاقتصاد.
- حاجة الدولة للتنمية تتوقف على اتباع إجراءات وسياسات اقتصادية تهدف إلى خلق أدوات فاعلة تسعي لتحريك الجمود الاقتصادي. وحاجة هذه السياسات للمراجعة والإصلاح باستمرار.

- إن التنمية تحدث نتيجة زيادة حقيقية في الناتج القومي، لتحقيق تطلعات المجتمعات بهدف تغيير البنيان الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتنمية المتوازنة. وقد زادت مصروفات التنمية وفقاً لزيادة الدخل القومي، يلاحظ ذلك من الجداول رقم 2 و3 والرسوم البيانية المرفقة.
- إن تحسين موقف معدلات النمو يتوقف على توسيع المواعين الإيرادية لزيادة الدخل القومي، والذي يعمل بدوره على معالجة مشاكل التضخم. وبالتالي تزيد التحويلات لمصروفات التنمية ويتضح ذلك من خلال البيانات بالجدول رقم 1 والرسم البياني المرفق.
- إن التفاعل مع المجتمع الخارجي يساهم في تطوير مفاهيم الاستخدام الأمثل للموارد وإحلال الواردات وزيادة الصادرات، كحالة الاقتصاد السوداني بخصائصه المعروفة واعتماده مسبقاً بنسبة كبيرة في تمويل بعض المشروعات التنموية، وبالتالي لمعالجة التذبذب في قيمة الصادرات تدعم فكرة حاجة السودان لمساهمة المجتمع الدولي كبيرة تدفع في اتجاه الانضمام للتكتلات الاقتصادية.

توصيات:

1. التوافق على قيادة الدولة وحسن إدارتها وفقاً للكفاءة حتى يتسنى لها إمكانية توظيف الموارد واستخدامها في الاستجابة لطموحات المجتمع.
2. اتباع منهج الإصلاح الاقتصادي بصورة مستمرة لأجل الاستفادة من إمكانات الدولة عبرإقرار سياسة اقتصادية متوازنة.
3. دراسة الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية بما يحفظ الاستقلال السياسي وسيادة الدولة والعمل على إنهاء الحصار الاقتصادي والاستفادة من إمكانية زيادة الصادرات للمساهمة في زيادة الدخل القومي لتمويل التنمية.
4. اعتماد إجراءات وسياسات زيادة فرص التشغيل الهادفة لفكرة زيادة ودعم القطاعات الإنتاجية، مع تفعيل وتطوير أشكال وأنواع الشراكات المختلفة بين القطاعين العام والخاص، من أجل تطوير البنيات التحتية والمساهمة في تحقيق التنمية القومية المتوازنة، وبهدف الإنتاج لإحلال الواردات وزيادة الصادرات، وذلك باستعادة التوازن في القطاع الخارجي بالسعي في جذب الموارد الخارجية وحسن توجيهها، والعمل على تقليل أثار الحصار الاقتصادي.

والله الموفق.

المصادر والمراجع

(.1) محمد عبد العزيز عجمية' على عبد الوهاب نجا' ايمان عطية، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ' الدار الجامعية ' الاسكندرية ص 81 .

(.2) الموسوعة العربية: اقتصاديات التنمية، 2017/1/2

(.3) فكري نعمان، 1985، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي ، ص99

(.4) المرجع نفسه

(.5) الوليد نورالهدي كنه، احمد مكي اسماعيل،2004، مبادئ الاقتصاد ، منشورات جامعة السودان المفتوحة، ص 221/220

(.6) ادم أحمد سليمان، تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في إفريقيا، دراسات إفريقية،العدد2013،49، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ورقة منشورة، ص12 منقول عن ابراهيم العيسوي، 2011

(.7) سليمان سيداحمد السيد،2008، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، طبعة ثانية، ص 89

(.8) المرجع نفسه

(.9) المرجع نفسه

(.10) عثمان ابراهيم السيد، 2006، الاقتصاد السودان جوانب تطبيقية، الطبعة الأولى، جامعة السودان المفتوحة، ص -6 7 .

(.11) المرجع نفسه .

(.12) سليمان سيداحمد السيد،2008، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، طبعة ثانية، ص 89

(.13) يعقوب أبوشورة موسي،2013، تحقيق الأمن الغذائي العربي في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، ص53

(.14) فائق جمعة الصبيري، 2015، الاقتصاد الاداري المفهوم والتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ص 219

(.15) محمد مجذوب مجمد صالح، 2014، مركز ركائز، م2 العدد1،ص213

(.16) عثمان ابراهيم السيد، 2002' الاقتصاد السوداني' دار جامعة القران الكريم للطباعة والنشر' ص 13 .

(.17) عمر العولمة،2001، وقضايا اقتصادية معاصرة ' دار الجامعة ' مصر' ص 54

(.18) فائـق جمعـة الصبـيري، 2015، الاقتصـاد الاداري المفهـوم والتطبيـق ، دار المناهـج للنـشر والتوزيـع، الطبعـة الأولى ، ص 219
(.19) عبـد الوهـاب عثـمان، 2002، منهجيـة الاصـلاح الاقتصـادي' شركـة مطابـع السـودان للعملـة الوطنيـة' ص 83
(.20) محمـد خليفـة صديـق، مؤتمـر قضايـا الإصـلاح السـياسي في السـودان، ركائـز المعرفة للدراسـات والبحـوث ' المجلـد الثـاني – العـدد الأول 2014، ص232 .
(.21) فائق جمعة الصبيري، مرجع سابق
(.22) اتحـاد أصحـاب العمـل السـوداني، نحوالإصـلاح الاقتصـادي في مرحلـة الإنتقال، يوليـو 2019، ص 62
(.23) سليمان سيد احمد، مرجع سابق
(.24) معاويـة الأمـين الأحمـر، 2014، دراسـات في الاقتصـاد السـوداني، مركـز محمـد عمـر بشـير للدراسـات السـودانية، الخرطـوم، ص250.